مشيّة الفعل لازمة يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب بهذا انما يدل
على زيادة المفهوم ولا كلام فيها والكلام في زيادة الحقيقة ولا يدل عليها
وان صدق المشتق على الشيء يقتضيه اه وان اراد اقتضاء ثبوت المأخذ
في نفسه بحسب الخارج فممنوع بمثل الواجب والموجود وان اراد اقتضاء ثبوته لموصوفه
بمعنى اتصافه به فلا يتم بذلك غرضهم وقد فرّعوا عليه الازلية بناء على امتناع
قيام الحوادث الموجودة بذاته تع انه عالم لا علم له ان قلت لعلهم ارادوا
انه عالم لا علم له صفة حقيقية قلت يأباه قولهم بان له عالمية لانها ليست
صفة حقيقية ابيض وكذا قولهم عالم بالذات وعلم عين ذاته وعالميته زائدة
ودل صدور الافعال المتقنة على وجود علم فيه تأمل بل المدلول
هو اضافة التميز والانكشاف التي يسميها المعتزلة عالمية وقد قال صاحب
المواقف لا ثبت في غير الاضافة وبد فكم كون العلم قدرة لهم ان يقولوا
اتحاد المفهومين هو الكي وليس بلازم واتحاد الذاتين هو اللازم وليس بكي
وكون الواجب غير قائم بذاته لهم ان يقولوا حقيقة العلم في ذاته
تع قائم بذاته لانه عين ذاته اشارة الجواب بقوله انما يتم اجاب
لان الجواب التام نفي المغايرة بين الذات والصفات وبين الصفات

الصفات بعضها مع بعض والمصنف قد اقتصر على الاول لكن اشار الى ان
التعدد وقع التغاير وبه يتم الجواب بالنسبة الى الصفات ايضا ان ليست
متغايرة ولان الغرض الاصلي ههنا بيان حكم الصفات ولذلك ذكر قوله
لا هو والا فلا معارض له في الجواب فلا يلزم قدم الغير ولا كثرة القدماء
ولك ان تحمل كلام المصنف على انه لا يلزم قدم الغير فلا محذور لان المحذور
تعدد القدماء المتغايرة لا مطلق التعدد فلا يرد السؤال قطعا وتما
يقوله قائل الاربع
حمل الشارح على ما ذكره لشهرته فيما بين القوم لكن نزاعهم ذلك
قيل عليه اللزوم غير الالتزام ولا كفر الا بالالتزام وجوابه ان لزوم الكفر
المعلوم كفر ايضا ولذا قال في المواقف من يلزم الكفر ولا يعلم به فليس بكافر
ولا شك ان لزوم الذاتية للاستقلال مما يصاد البديهيات على ان قولهم تعالى وما
من اله الا اله واحد بعد قوله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة
شاهد صدق على انهم كانوا يقولون باكهة وذوات ثلثة وايضا ترتب
الحكم المشتق على علة المأخذ فان الحكم العلية في الالتزام تعين
ذلك وعبارة الشارح انما تشير الى الاول هي الوجود والحيوة
والعلم في غاية مرامهم جعلوا الذات الواحد نفس ثلث صفات وقالوا الذات

Copyright © King Saud University